الوطنية... التي (ننصح) بضرورة قيامها، الآن؛ هي من بين الدول المعنية بالامر، بل هي وفق قيامها تصبح ' الدولة المعنية الاولى ' بالتفاوض وفق الشرعية الدولية... [و] ان الشعب الفلسطيني أحوج ما يكون، اليوم، الى الشعور بالانتماء الى حكومة وطنية معترف بها... لتتحدث وتتفاوض باسمه... [و] هذا الكلام [ليس] انتقاصاً لجهود الآخرين، خاصة م.ت.ف. وقيادتها... [و] ان دول الجامعة العربية جميعاً سترحب بتشكيل هذه الحكومة، عندما تطلب من منظمة التحرير عقد جلسة لمجلس الجامعة العربية لاعلان هذه الحكومة... لتصبح الدولة العربية الفلسطينية الشرعية والقانونية ضمن مجموعة دول الجامعة العربية؛ وعلى هذا الاساس تطالب الجامعة العربية مع منظمة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الاسلامية بعقد جلسة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة لقبول هذه الدولة العربية الفلسطينية ممثلاً شرعياً كامل العضوية في الامم المتحدة... [و] جميع الدول التي تعترف الآن بـ م.ت.ف. ليس لديها أي مانع من نقل هذا الاعتراف الى ترحيب أكبر بحكومة وطنية شرعية» (عبدالرحمن عبدالعزيز الشبيلي، **الشرق الاوسط**، ١٩/١/١٩٨٨). ويبني صاحب العرض، آنف الذكر، رأيه على أساس «ان القضية الفلسطينية اليوم تحتاج للمعالجة والتصميم من (زاوية سياسية) ' فلسطينية بالدرجة الاولى ' و ' عربية بالدرجة الثانية ' ، ولن يتم ذلك الا بقيام حكومة وطنية فلسطينية مؤهلة تأهيلاً كافياً ومقبولاً على الصعيدين العربي والدولي» (**المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٨٨).

لكن الامين العام السابق لجامعة الدول العربية، محمود رياض، شرح بعض العقبات التي قد تواجه حكومة المنفى الفلسطينية. وأشار «الى ان هناك دولاً كثيرة، على رأسها فرنسا، لا تعترف بحكومة المنفى. وقال... ان هذه الحكومة يتعين عليها ان تكون فوق أرض محددة؛ وهناك نظرية قانونية تبنتها فرنسا لاعتبارات قد تتعلق بتاريخها... [وقد] ناقشت، شخصياً، هذا الموضوع مع الفرنسيين عندما كنت وزيراً لخارجية مصر؛ وتبين لي ان هذا ليس موقف فرنسا وحدها، بل تأثر به العديد من الدول في أميركا اللاتينية. لذلك، اذا غيّرت المنظمة اسمها الى حكومة فلسطين سوف تواجه برفض العديد من الدول الاعتراف بها، الأمر الذي قد يؤثر على وضع المنظمة الحالي ووجودها في الامم المتحدة كعضو مراقب... يضاف الى ذلك انه ليس هناك أي سيطرة فلسطينية، حالياً، على أي جزء من أرض فلسطين المحتلة ؛ ولا ينتظر ان تتم مثل هذه السيطرة خلال فترة قريبة . والعرف قد جرى في القانون الدولي أنه يعلن تشكيل حكومة مؤقتة في المنفى عندما تقترب بنادق الثوار من طاولة المفاوضات؛ والموقف الراهن يقرر ان القضية الفلسطينية ليست في مثل هذا الوضع الآن» (بكر، **مصدر سبق ذكره**).

وتواجه م.ت.ف. كما يرى البعض، ازاء مسألة حكومة المنفى، موضوع نظام اتخاذ القرارات في داخلها. فالفكرة الاساسية «ضد تكوين حكومة في المنفى كانت، دائماً، هي ان هذه الحكومة ستؤدي الى الانقسامات، وهذا الرأي يعكس المبدأ الشائع حول ان كل القرارات يجب أن تتخذ بشكل جماعي، وان تحصل على موافقة كل العناصر في الحركات الفلسطينية المختلفة... والسؤال، اذاً، هو ما اذا كان من الواجب اسقاط مبدأ الموافقة الاجماعية، الآن، بعد ان دخل النضال الفلسطيني مرحلته الجديدة، وذلك للاستفادة من الفرص الجديدة التي اتاحتها... ان الفلسطينيين أصبحوا يملكون الدافع للمحافظة على قوة الدفع هذه؛ واذا وجدت حكومة المنفى القادرة على تحقيق ذلك، فان من الضروري اقامتها رغم كل الصعاب الظاهرة» (بيتر مانسفيلد، **التضامن**، العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨، ص ١٨).

ولذا، يطرح معظم المعنيين بالامر ضرورة التروي والتعمق بدراسة مثل هذا القرار. «وعندما يكون الوقت مناسباً، فاننا لن نتردد في اعلان تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى...واننا لا نحدد وقتاً أو ظرفاً، بل ان ذلك يخضع لمتطلبات المصلحة الوطنية»، كما قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (من مقابلة مع الشيخ عبدالحميد السائح، **المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨، ص ١٤). فقيام حكومة فلسطينية مؤقتة «والاعتراف بها، هو أعلى قمة من قمم الانتصار للقضية الفلسطينية؛ لأن الاعتراف